جامعة الأمم المتحدة
معهد المياه والبيئة والصحة (UNU-INWEH)

موجز سياسات

أبريل ٢٠٢٦

من النزاع إلى السلام: نزع سلاح حزب العمال الكردستاني والإمكانات البيئية للسلام في الشرق الأوسط

الرسائل الأساسية

١- الصراع في الشرق الأوسط، لا سيما في المناطق الكردية، ألحق أضرارًا بيئية جسيمة تُعد من العواقب غير المعترف بها بشكل كافي ومحركا للنزاعات.
٢- يشكّل نزع سلاح حزب العمال الكردستاني فرصة تاريخية لدمج العدالة الانتقالية الخضراء، بما يحوّل مسار عمليات بناء السلام من تدميرالبيئة إلى الاستعادة البيئية.
٣- تُوفّر العدالة الانتقالية الخضراء إطارًا جوهريًا لمعالجة الضرر البيئي وعدم المساواة الهيكلية.
٤- تُوفّر العدالة الانتقالية الخضراء إطارًا جوهريًا لمعالجة الضرر البيئي وعدم المساواة الهيكلية.
٥- تفشل آليات العدالة الانتقالية التقليدية في معالجة الأضرار البيئية بسبب التحيزالمتمركزحول الإنسان ومحاباة القانون. ويمكن سدّ هذه الفجوة عبر إدراج العدالة البيئية كعنصرجوهري من عناصر التعافي ما بعد النزاع، بما في ذلك الاقرار بالضحايا من البشر وغير البشر على حد سواء.
٦- يتطلب تحقيق سلام مستدام إدماج البُعد البيئي وضمان المشاركة المجتمعية والتعاون العابر للحدود، بما يستدعي تركيزًا استراتيجيًا على مراحل التنفيذ والتمويل.

الملخص التنفيذي

يدعو هذا الموجزالسياساتي إلى الإدماج المُلّح للعدالة البيئية ضمن عملية السلام المُحَدَثَة بين حزب العمال الكردستاني وجمهورية تركيا، التي بلغت ذروتها في المرحلة الأولى من نزع السلاح في يوليو ٢٠٢٥. وبالاستناد إلى الإطار الأوسع لبرامج نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج في سياقات الانتقال السياسي، يطرح الموجز مفهوم العدالة الانتقالية الخضراء كنهج يعالج الإرث البيئي للنزاعات المسلحة، ولا سيما في المناطق الكردية بتركيا والعراق وسوريا.

تدمج العدالة الانتقالية الخضراء العدالة البيئية في مسارات التعافي ما بعد النزاع، من خلال الدعوة إلى الاستعادة البيئية، وتمكين المجتمعات المحلية، والإقرار بالخسائرغير البشرية للحروب.

يشيرالموجز إلى أن آليات العدالة الانتقالية التقليدية أهملت الأضرار البيئية، ويقترح توصيات سياساتية تدمج مبادئ الاستدامة والمرونة البيئية في أجندات بناء السلام. و يمكن للعدالة الانتقالية الخضراء أن تفتح مسارًا تحويليًا نحو سلام شامل ومستدام من خلال وضع القضايا البيئية في صدارة الاهتمام.

فرصة تاريخية نحو السلام الأخضر

في ١١ يوليو ٢٠٢٥، وفي مراسم رمزية بالقرب من مدينة السليمانية في إقليم كردستان العراق، قام ثلاثون مقاتلًا من حزب العمال الكردستاني ــ خمسة عشر امرأة وخمسة عشر رجلًا من بينهم قادة ميدانيون بارزون ــ بتسليم أسلحتهم وإحراقها. وقد جرت هذه المراسم بحضور مسؤولين محليين وممثلين عن المجتمع المدني وصحفيين ومراقبين دوليين، وكانت بمثابة الخطوة العلنية الأولى في المسار الرسمي لنزع سلاح الحزب. وقد جاءت هذه الخطوة استجابةً لنداء زعيم الحزب عبد الله أوجلان في فبراير ٢٠٢٥، وأعقبها إعلان الحزب في مايو من العام نفسه إنهاء التمرد المسلح الذي امتد أربعة عقود ضد الجمهورية التركية. وخلال البيان الذي قُرئ في المناسبة، أعلن الحزب: «بأننا، طوعًا، نُتلِف أسلحتنا أمامكم، كخطوة تعبّر عن حسن النية والعزم. نرجو أن تسهم هذه الخطوة في إحلال السلام والحرية، وأن تكون بادرة خير لشعبنا، ولشعوب تركيا والشرق الأوسط، وللإنسانية جمعاء، ولا سيما النساء والشباب».

يُمثّل هذا الحدث نقطة تحول ليس فقط في تاريخ حزب العمال الكردستاني، بل أيضًا في مسار القضية الكردية الأوسع في الشرق الأوسط، الممتدة عبر الجمهورية التركية، وجمهورية العراق، والجمهورية العربية السورية، والجمهورية الإسلامية الإيرانية. وهو يشير إلى بداية انتقال معقّد وغير مؤكد من النزاع المسلح إلى السلام، وربما أيضًا من التدمير البيئي إلى العدالة البيئية، ليس في تركيا وحدها بل في المنطقة ككل.

ورغم دلالته الرمزية، فإن حفل نزع السلاح في السليمانية ليس سوى خطوة أولية مبدأية ضمن انتقال طويل وحساس. فالانتقال من صراع مسلح إلى نظام سياسي مستقر وسلمي يتطلب أكثر بكثير من تسليم الأسلحة؛ إذ يحتاج إلى إعادة بناء الثقة، وتأسيس مؤسسات ديمقراطية شاملة وخاضعة للمساءلة، والتوصل إلى تسوية جوهرية للمظالم التاريخية. إنها عملية معقدة وهشة، لكنها ضرورية لتأسيس مقومات سلام عادل ودائم.

ويؤكد هذا الموجز أن تحقيق سلام عادل ومستدام يستلزم إدماج الأبعاد البيئية بوضوح في عملية السلام لمرحلة ما بعد النزاع بين حزب العمال الكردستاني وتركيا، مع إبراز انعكاساتها الأوسع على العدالة البيئية والاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط. فقد خلّفت عقود من الصراع آثارًا بيئية عميقة شملت غابات محروقة، مصادر مياه ملوثة، ومناطق شديدة التسليح في مختلف أنحاء المناطق الكردية. مع تبلور عملية السلام، يدعو هذا الموجز إلى دمج العدالة الانتقالية الخضراء باعتبارها إطارًا استشرافيًا يرسخ الاستعادة البيئية ضمن مسارات المصالحة ما بعد النزاع، والتحول الديمقراطي، وبناء السلام المستدام. وبذلك، تهدف العدالة الانتقالية الخضراء إلى شق مسار تحويلي نحو سلام شامل ودائم، يضمن ألا تبقى البيئة مجرد ضحية منسية، بل أن تكون ركيزة أساسية للاستقرار والرفاه في المستقبل.

نزع السلاح والتسريح والدمج الأخضر: الأبعاد البيئية للتحولات ما بعد النزاع

تُعد عملية نزع السلاح والتسريح والدمج عنصرًا حاسمًا في بناء السلام ما بعد النزاع، إذ تهدف إلى دعم انتقال المقاتلين السابقين إلى الحياة المدنية. وهي تشمل عادةً ثلاث مراحل مترابطة: نزع السلاح وجمعه والتخلص منه والتسريح من خلال إنهاء الخدمة العسكرية للمقاتلين ضمن الجماعات المسلحة ودمج المقاتلين السابقين اجتماعيًا واقتصاديًا في المجتمع. وفي حالة حزب العمال الكردستاني، يشكّل قرار عام ٢٠٢٥ بالتخلي عن السلاح بداية مسار معقد لعملية ينبغي إدارتها بعناية لضمان الاستقرار طويل الأمد. ونظرًا إلى الطابع العابر للحدود للحزب وجذوره الأيديولوجية العميقة، فإن جهود إعادة الإدماج يجب أن تتجاوز الدعم الاقتصادي لتشمل الاعتراف السياسي، والرعاية النفسية، والمصالحة المجتمعية. علاوة على ذلك، ينبغي أن تكون عملية DDR في هذا السياق حساسة بيئيًا، من خلال الاعتراف بالإرث البيئي للنزاع، وتمكين المقاتلين السابقين من أداء أدوار تساهم في الاستعادة البيئية وبناء السلام.

وقد اتجهت العديد من الجماعات المسلحة غير الحكومية حول العالم بالفعل إلى دمج الوعي البيئي، والسياسات البيئية، والممارسات العملية ذات الصلة ضمن أجنداتها الأوسع المرتبطة بالتحرر من الاستعمار أو بحق تقرير المصير. وتستفيد هذه الجماعات من البعد البيئي كأداة لتعزيز نضالها، عبر ربط المظالم البيئية بمظالمها الإثنية أو الوطنية، بما يجعل من القضايا البيئية عنصرًا جوهريًا في صراعها السياسي، وليس مجرد قضية ثانوية. إن الصراعات المتعلقة بالاختلاف الثقافي، والهوية الإثنية، والحكم الذاتي الإقليمي، تعيد تشكيل ديناميات وسرديات النزاعات البيئية بصورة متزايدة. فهي ليست مجرد صراعات حول الوصول إلى الموارد أو حماية البيئة، بل هي أيضًا صراعات حول السلطة والاعتراف والعدالة. ويجسد مفهوم العنصرية الإيكولوجية ــ أو ما يُعرف بالعنصرية البيئية ــ الكيفية التي يتعرّض فيها الأقليات الإثنية أو الدينية أو العرقية لضرر بيئي غير متكافئ. وهذا الضرر ليس عرضيًا، بل هو نتاج لعلاقات قوة غير متوازنة، وإرث استعماري، وممارسات عنيفة. لقد كان التدهور البيئي نتيجة جلية للتسليح والصراعات، فأضر بالغابات والأنهار والتنوع الحيوي والأراضي الزراعية، فضلًا عن المواطن الطبيعية والمناظر الثقافية الأخرى. وفي كثير من الحالات، يجري تجاهل هذه الأضرار البيئية أو شرعنتها من قبل الدول، باعتبارها ضرورة في إطار مكافحة التمرد أو تحقيق التنمية، وتجريم الحركات البيئية والمقاومة المرتبطة بها.

وبالنظر إلى هذه المعطيات، تبرز الحاجة المتزايدة إلى إعادة التفكير في قضايا البيئة والسلام والنزاع. وقد حذّر الباحثون من أن بناء السلام البيئي قد يتحول أحيانًا إلى غطاء دخاني، يُجرّد النزاع من طابعه السياسي، أو يؤدي إلى تهجير المجتمعات، أو حتى إلى تفاقم التدهور البيئي. ولتجاوز هذا، طُرحت مقاربة بيئة السلام التي تمزج بين الوعي

تأسس حزب العمال الكردستاني عام ١٩٧٨ على يد عبد الله أوجلان، وكان هدفه الأولي إقامة دولة كردية مستقلة. وقد بدأ تمرد الحزب المسلح ضد الدولة التركية عام ١٩٨٤، وأسفر منذ ذلك الحين عن مقتل أكثر من ٤٠،٠٠٠ شخص، ونزوح واسع النطاق، وتدمير آلاف القرى. ومع مرور الوقت، وخصوصًا منذ تسعينيات القرن الماضي، تحوّل الحزب في أهدافه باتجاه السعي إلى الحكم الذاتي والحقوق الثقافية للأكراد ضمن تركيا. ويُصنَّف الحزب كمنظمة إرهابية من قبل تركيا، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، رغم أنه يحظى بدعم ملموس بين شرائح من السكان الأكراد في كل من تركيا، والعراق، وسوريا، وكذلك إيران.

البيئي والوعي الأشمل بالسلام. وهذا يعني أن البيئة ينبغي أن تكون مكوّنًا أساسيًا في عمليات بناء السلام، وحل النزاعات، وتحقيق الشمولية.

إن المنظور البيئي لحزب العمال الكردستاني ــ مع تركيزه على الحكم الذاتي المحلي، والادارة البيئية، والتحرر الجندري ــ يقدم نموذجًا محتملًا لهذا النوع من بناء السلام المتكامل. وقد وجد هذا التصور بالفعل صدى واسعًا في كل من المناطق الحضرية والريفية، حيث قاومت منظمات بيئية ومجتمعات محلية ونقابات محامين إقليمية الأضرار البيئية بفاعلية. غير أن تجسيد هذا التصور يتطلب أكثر من مجرد نزع السلاح؛ بل يتطلب مقاربة تحوّلية للعدالة، تشمل العدالة الانتقالية الخضراء وتُخضع جميع الأطراف للمساءلة.

عرض المشكلة

تشير العدالة الانتقالية إلى الآليات التي تستخدمها المجتمعات لمعالجة إرث العنف الجماعي، والقمع، والظلم الممنهج خلال فترات الانتقال السياسي. وتشمل هذه الآليات ـــ مثل لجان الحقيقة، والمحاكمات الجنائية، وبرامج التعويضات، والإصلاحات المؤسسية ـــ السعي إلى تعزيز المساءلة، وتحقيق المصالحة، ودعم التحول الديمقراطي. غير أن العدالة الانتقالية التقليدية تعرضت لانتقادات واسعة بسبب محدوديتها، وخاصة في ما يتعلق بالأضرار البيئية.

وقد أبرز الباحثون خمس مشكلات رئيسية في إطار ادماج العدالة الانتقالية:

- التحيّزالاوروبي والتحيز المتمحور حول الإنسان إذ تنبع العدالة الانتقالية التقليدية من تقاليد قانونية غربية تُعطي الأولوية للضحايا من البشر، وتستبعد الفهم للعدالة والبيئة لدى الشعوب الأصلية وغير الغربية.
- الإفراط في الاعتماد على النزعة القانونية: حيث يركّز هذا النهج بشكل ضيق على المساءلة الجنائية والإصلاح القانوني، ما يؤدي إلى إغفال الأشكال الأقل وضوحًا أو المعتادة من الأضرار البيئية التي تقع خارج الأطر القانونية التقليدية.
- إهمال أوجه عدم المساواة البنيوية: إذ تفشل العدالة الانتقالية في معالجة القضايا الهكلية طويلة الأمد، مثل العنصرية البيئية والحرمان من الموارد، التي تسهم في النزاع وتستمر حتى بعد انتهائه.
- الارتباط بالنماذج التنموية التحررية الحديثة: غالبًا ما تتبنى جهود التعافي ما بعد النزاع نهجاً يشجّع الصناعات الاستخراجية ومشروعات البنية التحتية على حساب الاستعادة البيئية، وهو ما يفاقم الأضرار البيئية والاجتماعية.
- مفارقة إعادة الإعمار: ففي إغفالها للاعتبارات البيئية والبنيوية، قد تعزز العدالة الانتقالية من غير قصد ذات أنماط الظلم التي تسعى إلى معالجتها، مما يقوّض فرص السلام والاستدامة على المدى الطويل.

العدالة الانتقالية الخضراء: إطار ما بعد النزاع للإصلاح البيئي

استجابةً لهذه المحددات، توسّع العدالة الانتقالية الخضراء حدود العدالة لتشمل التدمير البيئي والإصلاح الإيكولوجي، من خلال وضع ستة مبادئ توجيهية لنهج أخضر في العدالة الانتقالية:

I. عدالة انتقالية خضراء مناهضة للاستعمار: يجب أن تواجه العدالة الانتقالية الخضراء الإرث الاستعماري في كل من الحوكمة البيئية والعمليات القضائية. ويتطلب ذلك عملية «إزالة استعمار المعرفة»، أي تجاوز الكليات المجردة، وإدماج معارف الجنوب العالمي والشعوب الأصلية. ومن خلال تبنّي هذه الفهوم البديلة للعنف والضرر والجريمة، تصبح العدالة أكثر ملاءمة ثقافيًا وأكثر قدرة على معالجة اختلالات القوة التاريخية.

II. إزاحة مركزية الدولة: ينبغي الاعتراف بأن العدالة يمكن، بل ويجب، أن تُمارَس على مستوى المجتمعات المحلية، وليس حصريًا عبر مؤسسات الدولة. هذا المبدأ يعزّز الشمولية ويمكّن المجتمعات من تحديد القضايا التي تواجهها وتطوير استجابات مناسبة لها، بما يرسخ مقاربات يقودها المجتمع، ويجعل العدالة أكثر ارتباطًا بالتجارب المعيشة وأقل عرضة لأن تكون مفروضة عليه من مستويات أعلى.

III. توسيع مفهوم الضحية ليشمل ما هو أكثر من الإنسان: يجب الاعتراف بالأنظمة البيئية والحيوانات والكائنات غير البشر كضحايا للعنف. فهذا يوسع الفهم التقليدي المتمركز حول الإنسان للضحايا، ويتيح تصورًا أكثر شمولية لأضرار النزاع، بما يمكّن من إرساء أشكال أوسع من اصلاح الضرر تتجاوز التعويضات البشرية فقط.

IV. العدالة كعملية وليست مجرد آلية: العدالة الانتقالية الخضراء عملية مستمرة، تشاركية، وقابلة للتكيّف مع التحولات الاجتماعية والبيئية. فهي تتجاوز المقاربة القانونية الشكلية ذات الطابع اللحظي، لتصبح انخراطًا ديناميكيًا طويل الأمد في العدالة، مع الاعتراف بأن التعافي الاجتماعي والبيئي مسعى طويل الأمد.

V. رفض حتمية النيوليبرالية: يتعين على التعافي ما بعد النزاع مقاومة النماذج الاقتصادية الاستخراجية، وإعطاء الأولوية للاستدامة والعدالة الاجتماعية. ويشمل ذلك دمج نماذج اقتصادية بديلة تقوم على التحكم الديمقراطي بالاقتصاد وحماية البيئة، بما يضمن أن التعافي الاقتصادي لا يتم على حساب السلامة البيئية أو الرفاه الاجتماعي.

VI. هناك قيمة للسعي نحو عدالة شمولية: حتى وإن كانت غير كاملة، تبقى الجهود الرامية إلى دمج العدالة البيئية والاجتماعية والسياسية ضرورية وجديرة بالاعتبار. فالاعتراف بـ الترابط المتبادل بين الرفاه البشري والبيئي يمهد الطريق نحو تحقيق نتائج أكثر شمولًا واستدامة في بناء السلام، من خلال معالجة تداخل جميع أشكال الحياة والعدالة. وفي السياق الكردي، حيث كان التدهور البيئي أحد أبرز نتاجات عقود من النزاع، تطرح العدالة الانتقالية الخضراء إطارًا فاعلًا للاعتراف بالضرر البيئي ومعالجته. فهي تدعم الاستعادة البيئية بقيادة مجتمعية، وتوثيق العنف البيئي، وإدماج الخسائر من غير البشر ضمن عمليات العدالة.

التوصيات السياساتية

لضمان تطور عملية السلام الجديدة بين تركيا وحزب العمال الكردستاني نحو سلام إيجابي ــ لا يقتصر على وقف العنف فحسب، بل يشمل أيضًا معالجة الإرث الهيكلي والبيئي للنزاع ــ تُطرح التوصيات السياساتية التالية:

١. دمج العدالة البيئية في عمليات السلام

ينبغي أن تُرفع القضايا البيئية إلى مستوى المكوّنات الجوهرية لعملية السلام، بدلًا من التعامل معها تقليديًا كقضايا ثانوية. ويتطلب ذلك

تحوّلًا منهجيًا في كيفية مقاربة المفاوضات.

أ. دمج العدالة البيئية في المفاوضات: يجب أن تكون القضايا البيئية جزءًا أساسيًا من أي تسوية سلمية، مع إشراك خبراء البيئة، وحملة المعارف البيئية المحلية، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.
ب. الاعتراف بالدمار البيئي وتوثيقه: ينبغي توثيق الأضرار الناجمة عن عقود من النزاع ــ كإزالة الغابات، وتلوث المياه، وتدهور الأراضي، وفقدان التنوع الحيوي ــ عبر آليات الحقيقة والذاكرة التي تستند إلى شهادات المجتمعات والبيانات البيئية والذاكرة الثقافية.
ج. اعتماد إطار العدالة الانتقالية الخضراء: على صناع القرار والجهات الدولية أن يعاملوا مبادئ العدالة الانتقالية الخضراء كأساس للتعافي ما بعد النزاع، بحيث تشمل العدالة أبعاد التدمير البيئي والإصلاح الإيكولوجي والضحايا من غير البشر.
د. تعزيز السلام الإيجابي عبر الشمول البيئي: ينبغي تجاوز مفهوم «السلام السلبي» (غياب العنف فقط)، نحو «السلام الإيجابي» الذي يتضمن العدالة الاجتماعية، والاستعادة البيئية، والمشاركة الديمقراطية. علينا أن نعترف بأن الطبيعة ليست كضحية فحسب، بل فاعل مشارك في بناء السلام.

٢. تعزيز الاستعادة بقيادة المجتمع وإدارة عادلة للموارد

السلام المستدام يتطلب تمكين المجتمعات المحلية وترسيخ حوكمة عادلة للموارد الطبيعية.

أ. دعم الاستعادة البيئية بقيادة مجتمعية: يجب أن تقود المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية مشروعات الاستعادة في المناطق المتضررة، مع إعطاء الأولوية للتجدد البيئي، والاستمرارية الثقافية، وسبل العيش المستدامة، بعيدًا عن الفرضيات التنموية الفوقية.
ب. ضمان الوصول العادل للموارد الطبيعية: يتعين أن تكفل هياكل الحوكمة ما بعد النزاع وصولًا منصفًا وشاملًا إلى الأراضي والمياه والغابات والموارد الأخرى، بما في ذلك إزالة السياسات والممارسات التمييزية ضد بعض الفئات، مثل الجماعات التي لا تحمل جنسية أو الأصلية.
ج. تعزيز التعاون البيئي العابر للحدود: نظرًا للطابع العابر للحدود للأنظمة البيئية والجغرافيا الكردية، يصبح التعاون الإقليمي ضروريًا في مجالات الرصد البيئي، وإدارة الأحواض المائية، واستراتيجيات التكيف المناخي، بما يسهم في بناء الثقة والسلام طويل الأمد.
د. تمكين هياكل الحوكمة المحلية والتقليدية: ينبغي أن تستند عمليات بناء السلام والإدارة البيئية إلى ملكية محلية وشرعية قاعدية، من خلال تعزيز قدرات المجتمعات وإشراك القيادات التقليدية.

٣. تعزيز الحماية والمساءلة

إن إنشاء آليات قوية للحماية والمساءلة أمر محوري لضمان العدالة البيئية في السياقات ما بعد النزاع.

أ. حماية المدافعين عن البيئة والمعرفة الإيكولوجية: يجب توفير الحماية القانونية والعملية للنشطاء البيئيين والباحثين وقادة المجتمعات الذين يوثقون الأضرار أو يقاومونها. وينبغي الاعتراف بالمعرفة البيئية التقليدية ودعمها كمورد أساسي للتعافي والاستدامة.
ب. ترسيخ الحق في بيئة سليمة: يتعين دمج هذا الحق ضمن الأطر القانونية والسياساتية ما بعد النزاع، بما يشمل الهواء النظيف، والمياه الصالحة، والتربة الخصبة، والوصول إلى الطبيعة، كحقوق إنسانية أساسية.
ج. آليات اصلاح الضرر البيئي والمساءلة: يجب إنشاء أنظمة مستقلة لتقييم وتمويل اصلاح الأضرار البيئية بعد النزاع، بما يضمن التعافي السريع مع إعطاء الأولوية للضرر البيئي حتى ضمن المطالب الأخرى لما بعد الحرب.

٤. التمويل المستدام لبناء السلام الأخضر

التمويل الكافي والمستدام شرط لترجمة مبادئ العدالة الانتقالية الخضراء إلى واقع عملي.

أ. الاستفادة من الصناديق الدولية: ينبغي تفعيل آليات التمويل الدولية لدعم بناء السلام البيئي، مثل الأمم المتحدة، ومرفق البيئة العالمي وصندوق المناخ الأخضر، من خلال مواءمة أولوياتها مع تقاطع قضايا البيئة والنزاع. كما يمكن استغلال التحولات في مؤسسات مثل البنك الدولي نحو التركيز على الروابط بين المناخ والنزاع.
ب. الترويج لآليات تمويل مبتكرة: يمكن اعتماد نماذج جديدة مثل سندات السلام والشراكات بين القطاعين العام والخاص لتنويع مصادر التمويل واستقرارها في التحولات البيئية ما بعد النزاع.

الخاتمة

إن قرار حزب العمال الكردستاني بالتخلي عن السلاح عام ٢٠٢٥ يشكل فرصة تاريخية لإعادة تصوّر السلام في الشرق الأوسط ــ ليس فقط كاتفاق سياسي، بل كعملية تحوّل تشمل العدالة البيئية، وتمكين المجتمعات، والإصلاح البيئي.

وباستخدام مبادئ العدالة الانتقالية الخضراء، يمكن لصنّاع القرار، والمجتمع المدني، والمؤسسات الدولية أن يضمنوا عدم تجاهل إرث الضرر البيئي، وأن يكون التعافي ما بعد النزاع شاملًا، مستدامًا، وعادلًا. وهذا يعني الاعتراف بالبيئة كضحية وفاعل على حد سواء، وبناء سلام لا يقتصر على إصلاح العلاقات السياسية، بل يشمل أيضًا إعادة إحياء النظم البيئية والمجتمعات التي تقوم عليها الحياة.

ورغم أن الطريق لا يخلو من الغموض، فإن اللحظة الراهنة تتيح فرصة نادرة لبناء مستقبل يرتكز إلى الرعاية البيئية، والشمولية، والمسؤولية المشتركة. إنها فرصة للانتقال من التدمير إلى الاستعادة، ومن الصمت إلى الاعتراف، ومن النزاع إلى سلام يشمل كل مناحي الحياة.

Reference

1. BIA News Desk. Full text: PKK statement during disarmament ceremony. Bianet (2025).
2. Killean, R. & Dempster, L. Green Transitional Justice. (Routledge, Abingdon, Oxon [UK] ; New York, NY, 2025).
3. Munive, J. & Stepputat, F. How Non-State Armed Groups Engage in Environmental Protection. (2023).
4. Bullard, R. D. Unequal Protection: Environmental Justice and Communities of Color. (Sierra Club Books, San Francisco, 1994).
5. Pulido, L. Flint, Environmental Racism, and Racial Capitalism. Capital. Nat. Social. 16–1 ,27 2016)).
6. Ide, T. et al. The Future of Environmental Peace and Conflict Research. Environ. Polit. –1077 ,32 2023) 1103).
7. Conca, K. & Wallace, J. Environment and Peacebuilding in War-torn Societies: Lessons from the UN Environment Programme's Experience with Postconflict Assessment. Glob. Gov. 504–485 ,15 2009)).
8. Ide, T. The dark side of environmental peacebuilding. World Dev. 2020) 104777 ,127).
9. Kyrou, C. N. Peace Ecology: An Emerging Paradigm in Peace Studies. Int. J. Peace Stud. 92–73 ,12 2007)).
10. Alici, N. Transitional Justice and the Kurdish Conflict: A Grassroots Approach. (Routledge, Abingdon, Oxon [UK] ; New York, NY, 2026).
11. Transitional Justice in the Twenty-First Century: Beyond Truth versus Justice. (Cambridge University Press, Cambridge, 2006).

د. بينار دنش : (Dr. Pınar Dinç) زميلة باحثة في برنامج رابط البيئة والنزاع في معهد الأمم المتحدة للمياه والبيئة والصحة (UNU-INWEH)، وأستاذة مشاركة في العلوم السياسية بمركز الدراسات المتقدمة للشرق الأوسط في جامعة لوند. تتركز أبحاثها على دراسات السلام والنزاع البيئي، مع اهتمام خاص بالتبادل بين السلطة السياسية، والتغير المناخي والبيئي، والتدهور البيئي، والسلطوية، والمقاومة، والهجرة.

د. لينا إكلوند : (Dr. Lina Eklund) زميلة باحثة في مجال الأمن البيئي، والنزاع، والهجرة في معهد UNU-INWEH، ومحاضِرة أولى مساعدة في قسم الجغرافيا الطبيعية وعلوم النظم البيئية، وباحثة في مركز الدراسات المتقدمة للشرق الأوسط بجامعة لوند. تتخصص في ديناميات النظم الأرضية في سياق الهجرة والنزاع المسلح، مستخدمة تقنيات الرصد الأرضي والتحليل المكاني.

د. مير متين : (Dr. Mir Matin) مدير برنامج التحليلات الجغرافية المكانية، والمناخ، والبنية التحتية في معهد UNU-INWEH، ويعمل على تطبيق حلول الرصد الأرضي والمعلومات الجغرافية للتقليل من المخاطر وتعزيز القدرة على الصمود.

بروفسور كاڤيه مدني : (Prof. Kaveh Madani) مدير معهد UNU-INWEH، وأستاذ باحث في معهد النظم الأرضية للاستشعار عن بعد بجامعة مدينة نيويورك، ومتخصص في نمذجة النظم المعقدة بين الإنسان والطبيعة لتوجيه السياسات.

ISBN: 978-92-808-6130-3
DOI: 10.53328/INR25PDR004

إخلاء المسؤولية: الآراء ووجهات النظر الواردة في هذه الورقة لا تعكس بالضرورة السياسات أو المواقف الرسمية لجامعة الأمم المتحدة.

للاستشهاد :
Dinç, P., Eklund, L., Matin, M., Madani, K. (2025). From Conflict to Peace: The PKK's Disarmament and the Green Potential of Peace in the Middle East. United Nations University Institute for Water, Environment and Health (UNU-INWEH), Richmond Hill, Ontario, Canada, doi:10.53328/ INR25PDR001.